



تقرير موجز خاص بالندوة العلمية الدولية: "استراتيجية الحد من المخاطر البيئية ضمن السياسات دول المنطقة المتوسط_ نظام داعم للتنمية المستدامة"

تميزت فعاليات الندوة العلمية الدولية التي أجرت يوم أمس (2020/12/6) عبر منصة زوم والمنظمة من طرف مركز المنارة للدراسات والأبحاث_المغرب؛ بتعاون مع مركز سبائك للتعليم والتدريب_البحرين وشعبة القانون العام جامعة الحسن الأول_سطات، بمشاركة متميز لعدد من الخبراء الدوليين بمدخلات علمية قيمة، تخللتها مقترحات وحلول وتوصيات لتعزيز طرق ناجعة لإدارة الأزمات والكوارث البيئية مستقبلا ضمن السياسات المحلية والخطط التنموية.

وكانت الجلسة الأولى التي تم تقديمها من طرف الدكتورة جميلة مرابط(باحثة في القانون الدولي والعلاقات الدولية_متخصصة في شؤون الطاقة_البيئة_التنمية) وعبارة عن إفتتاحية أعطيت فيها الكلمة لمراء المراكز، والبداية مع كلمة الأستاذ سالم رجب زيد عمر(مدير مركز سبائك للتعليم والتدريب_البحرين) ثم كلمة ممثل مركز المنارة للدراسات والأبحاث الأستاذ يونس مليح..

أما الجلسة الثانية الخاصة بمناقشة موضوع الندوة والتي ترأسها وقام بتسييرها الدكتور يونس القببشي(باحث في القانون الدولي_أستاذ زائر بكلية متعدد التخصصات بالعرائش)، والبداية مع

الدكتور أشرف محمد كشك (مدير برنامج الدراسات الإستراتيجية والدولية_بمركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والطاقة_مملكة البحرين) فقد أشار إلى أهمية اعتماد استراتيجيات محكمة ومدروسة من طرف المسؤولين كما وضع حداً فاصلاً بين ما يعرف بإدارة الأزمات وبين الكوارث الطبيعية، وأيضاً نوه بمحورية الأمن البيئي ضمن الأمن القومي والإقليمي وأشار إلى إشكالية الحروب البيولوجية كتهديد مستقبلي. وناقش الدكتور أحمد درداري (رئيس المركز الدولي لرصد الأزمات واستشراف السياسات_المملكة المغربية) المشاكل القانونية والمسطرية المتعلقة بالجانب البيئي كما رصد مختلف النقاط السلبية المتعلقة بسياسات الحد من الكوارث وأوصى بضرورة اعتماد حلول وآليات ناجعة تقتضي إدراج البعد البيئي والتنموي في التخطيط العمومي ... في حين تميزت مداخلة أيوب أبو ديه (رئيس مكتب مستشار في دراسات الطاقة رئيس سابق لجمعية حفظ الطاقة_استدامة البيئية_الأردن) بالتركيز على الجواب السلبية للمفاعلات النووية وتأثيرها على الحياة وعلى البيئة وقدم نماذج واقعية عاشتها دول بفعل استخدامات اللامسؤولة لهذه الطاقة وأكد أن من بين الحلول المناسبة اعتماد الطاقات المتجددة كسبيل للتنمية والحد من الكوارث التي يمكن أن تنجم مستقبلاً.. وفادت الأستاذة عبير البطمة (منسقة شبكات البيئة الفلسطينية_فلسطين) أن الكوارث البيئية هي معطى تشاركي بين كل الدول وعلى الجميع تقاسم المعلومات عبر إنشاء منصات معلوماتية تهتم بمواضيع إدارة الكوارث الطبيعية وإعطاء المزيد من الإهتمام لثقافة الحد من الكوارث... أما مداخلة الأستاذ ممدوح الشيخ (مدير المركز الدولي للدراسات والإستشارات والتوثيق_جمهورية مصر) تمحورت حول الإنعكاسات السلبية للتغيرات المناخية وتأثيرها المحتمل في زيادة نسبة الكوارث وتغيير مجرى الحياة في الكوكب نحو عصر جليدي آخر كما تشير إلى ذلك بعض التقارير... وأشاد الدكتور محمد النادي (باحث في القانون العام والعلوم السياسية_المملكة العربية السعودية) إلى أهمية الإطارات العمل الدولية للحد من الكوارث التي أنشأتها الأمم المتحدة خاصة الإطارين سندي وهيوغو، وإعتبر إستراتيجية هيوغو من أهم الإطارات التي يجب على الدول اعتمادها وأوصى بضرورة تخصيص ميزانيات مالية لمثل هذه الحالات الإستثنائية..

أختتمت فعاليات هذا الملتقى العلمي المحكم، بتعقيب للأستاذ عزيز قسومي الذي أعطى موجزاً للتوصيات الختامية للمشاركين، على أمل نشر أوراقهم البحثية الخاصة بموضوع الندوة في مؤلف جماعي ضمن منشورات مجلة المنارة للدراسات القانونية

ونورد أهم التوصيات التي انبثقت عن الندوة العلمية الدولية التي عرفت مشاركة العديد من المتدخلين والمختصين في مجال المخاطر البيئية والتي تم الاقتصار على البعض منها وهي على الشكل التالي :

- في ضوء تعقيد مسألة إدارة الأزمة النووية من حيث ارتفاع التكلفة ومخاطر دورة الوقود النووي وحماية المفاعل وإدارة النفايات المشعة ومخاطر الكوارث وما إلى ذلك ، فإن الدول العربية والنامية مدعوة للبحث عن مصادر بديلة للطاقة والتي هي متوفرة في مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية وغيرها.
- تفعيل الأطر القانونية الحاكمة لتداول المعلومات في الدول العربية لتوفر للمتخصصين القدر الكافي من المعلومات المتصلة بالأزمات المتوقعة حيث إن المعلومات الكافية شرط لا غنى عنه للاستشراف.
- إصدار مؤلف حول المفاهيم البيئية لتعميم الفائدة وتوحيد المصطلحات المتعلقة بالبيئة والطاقة والتنمية .
- دراسة الكوارث من أجل الاستفادة منها لتعزيز القدرات والحد من المخاطر البيئية .
- خلق ثقافة بيئية.
- للتخفيف من حدة الكوارث البيئية لا بد من وضع برامج وخطط سريعة من طرف الحكومات ومختبرات البحث العلمي ودور الجامعات بالانفتاح على هذا المجال الحيوي.
- توحيد آليات المنتظم الدولي بوضع استراتيجيات عالمية للحد من الكوارث الطبيعية.
- وضع إستراتيجية شاملة على المستوى الإقليمي ودول منطقة المتوسط من أجل الحد من المخاطر البيئية وجعل البيئة رافعة إستراتيجية للتنمية المستدامة .
- ضرورة تقنين المعلومات التي تتعلق بالكوارث الطبيعية .
- إدخال الأمن البيئي ضمن الأمن القومي.
- العمل بشكل متكامل بين الدول المتدخلة والتركيز على المتخصصين في هذا المجال.
- ضرورة وجود منصة إقليمية والتأسيس لشبكة دراسات حول الأزمات البيئية والكوارث البيئية على المستوى العربي.